

«المنى للاستثمار»: الأسواق العالمية تأرجحت بين الإنقاذ والإفلاس في 2011

أشار التقرير الاقتصادي لشركة المنى للاستثمار التابعة لبيت التمويل الكويتي (بيتك) إلى أن النظرة المستقبلية للعام 2012 قد تختلف من منطقة لأخرى على الرغم من أن هذا العام سيحدد بشكل واضح ما إذا كان النمو أو التراجع هو من سيسود.

وذكر التقرير السنوي الذي استعرض أبرز تطورات الأسواق العالمية الكبرى خلال العام الماضي ورؤيته للعام المقبل، أن إعادة هيكلة ديون منطقة اليورو وتجنب التخلف عن سداد الديون من قبل عدد قليل من الاقتصادات الرئيسية ستعقد قلقاً للسوق المالي، مشيراً إلى أن استقرار اليورو يبقى دائماً تحت اختبار صعب، ومتوقفاً على استمرار الاقتصادات الناشئة في لعب دور محوري في زيادة النمو العالمي، على الرغم من أن التضخم والتباطؤ في الاستهلاك الصناعي والإنفاق الاستهلاكي وسط ارتفاع التضخم سوف يحد من النمو المرتفع الذي شهدته تلك الاقتصادات في الفترة الماضية.

نظرة على 2011

بداية أوضح التقرير أنه بغض النظر عن وصفه بعام الصعود أو الهبوط، سيبقى العام 2011 مذكوراً بلا شك بأنه كان محورا لمحميا للتقلبات في تاريخ السوق.

فقد رسخت بداية العام اتجاهها جديدا هو «إنقاذ المؤسسات المالية للديون، وإنقاذ الأسواق المالية عكس أزمة عام 2008، التي قامت فيها الدول بترتيب «عمليات إنقاذ» ديون، إلا أن أي تداعيات ناتجة عن هذه المنقطة وحدها بكل تأكيد، فقد رأى صندوق الكويتي في آخر تقاريره أنه لا توجد أي دولة بمنأى عن تأثيرات أزمة ديون

قطر تتفوق خليجياً

والكويت تبقى رهن

التطورات السياسية

المحلية والإنفاق

الحكومي



حديثة على عدة جهات مثل البطالة وانخفاض التصنيف الائتماني للسندات الحكومية، حيث وقامت بتعزيز الدولار فارتفعت أسعار الصادرات الأميركية، والنمو الاقتصادي غير المستقر بينما ظلت منطقة اليورو محورا رئيسيا للاضطراب وعدم الاستقرار من المشكلات الاقتصادية.

وعلى الرغم من أن أوروبا تتأرجح على حافة الانهيار نظرا لعدم القدرة على حل أزمة الديون، إلا أن أي تداعيات ناتجة عن هذه المنقطة لن تقتصر على هذه المنطقة وحدها بكل تأكيد، فقد رأى صندوق الكويتي في آخر تقاريره أنه لا توجد أي دولة بمنأى عن تأثيرات أزمة ديون



أداء منطقة اليورو يلقى بظلاله على أسواق المال

منطقة اليورو المتصاعدة، بما في ذلك الأزمة النامية والناشئة والدول المتقدمة الكبرى، حيث سياتر كل منها إلى حد ما بالأزمة الأوروبية، ويعد هذا الرأي صحيحا حيث فشلت الولايات المتحدة في ضوء العولة الحالية والفعال فإنه لا توجد دولة يمكنها الإداء بعدم قابليتها للتأثر بالأزمة الأوروبية.

وسيط الضبابية التي تحيط بالعديد من المشكلات الاقتصادية وبصفة خاصة الضعف المالي الذي تقوده منطقة اليورو والضعف النسبي لمؤشرات الاقتصاد الكلي، ظلت الأسواق مليئة بالتقلبات والاضطرابات، وفي ضوء الظلال القاتمة التي ألقت بها الأمور السلبية، فلم تستطع أي من

أسواق الأسهم العالمية تخفي مستوباتها عند إقفال 2010.

نظرة عامة على الأسواق

التي العام 2011 بظلال قائمة على جميع أنواع الأسواق، مدفوعا بما يخفي من القرارات الاقتصادية الخاطئة لدول قليلة ولكنها من القوى الاقتصادية الرئيسية في العالم الأمر الذي منع لليورو الإيجابية المرجوة على شاشات التداول خلال العام.

ومع ذلك، أنهت الأسواق الخليجية أيضا هذا العام بانخفاض، ولكن أداءها فاق النوعين الآخرين حيث فقدت خسائر أقل، وعلى الرغم من الارتياح الاقتصادي التابع من أسعار النفط القوية، فإن استمرار ضعف الاستثمار في أوروبا والولايات المتحدة، وخاصة الاستثمار الخاص ببعض القطاعات في الإمارات العربية المتحدة قد جلب إليها تأثيرات سلبية.

وعلى عكس عام 2010 الذي شهد منافسة متقاربة بين الأسواق المتقدمة والناشئة، فقد كان عام 2011 أفضل للأسواق المتقدمة من حيث الخسائر النسبية، فقد بلغت نسبة الخسائر في العام الأول 27.13٪، بينما انخفضت في العام الثاني بنحو 13.58٪ مقابل العام السابق الذي قلص الخسائر إلى 8.35٪ على التوالي.

وقد أرتت المشكلات المحلية المتمثلة في ارتفاع التضخم في أسعار الغذاء وضعف العملات ويطء نمو الصادرات تأثيرا سلبيا على توقعات النمو للأسواق الناشئة، بينما في الأسواق المتقدمة وعلى المركز القوي للولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكوريا الجنوبية على خسائر هذا النوع من الدول بينما أظهرت مؤشرات نيكي وماونغ سينغ والأسواق الأوروبية صورة سلبية للغاية خلال العام.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي، بقيت بورصة قطر صاحبة أفضل أداء بارتفاع (+1.12٪) بينما سجلت سوق مسقط للأوراق المالية خسائر بنحو 19.75٪، محتلة بذلك المركز الأخير في مصفوفة الأداء.

وعلى مدى العامين السابقين، بدأ أن الأسواق المتقدمة والأسواق الخليجية تتشرك في برنامج عمل متشابه حيث انحصرت خسائرها في أرقام أحادية بينما أصبحت الأسواق الناشئة صاحبة أسوأ أداء بتسجيل خسائر ثنائية الرقم بنحو 21.53٪.

أما على صعيد الأداء، في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد احتفظت قطر بالمرتبة الأولى للعام الثاني على التوالي بارتفاع نسبيته (+1.12٪) وكانت الوحيدة صاحبة الأداء الإيجابي في منطقة مجلس التعاون الخليجي، تلاها السوق السعودي الذي تمكن من حل خسائره عند 3.07٪ في عام 2011.

وأظهر مؤشر الكويت السعري والوزني أداء مشابها تقريبا حيث انخفض الأول بنحو 16.4٪، بينما انخفض الآخر بنحو 16.2٪ في هذا العام، فقد أثر العامل المحلي المتمثل في الصراعات السياسية بالإضافة إلى التوترات الجيوسياسية في المنطقة تأثيرا سلبيا كبيرا على الأسواق رغم تكريس الحكومة

جهودها لإنجاز قواعد هيئة أسواق المال المشجعة للمستثمرين في أقرب وقت.

ومثلها مثل الكويت، على صعيد الخاسرين، أنهت البحرين العام بخسارة بلغت 20.15٪ (أكبر الخاسرين) بينما خسرت أسواق الإمارات العربية المتحدة وأبوظبي 17.00٪ و11.48٪ من قيمتها عند إقفال العام الماضي. وباختصار، فإن العام 2011 قد تأثر بعدة أمور، هي: الاضطراب السياسي في الشرق الأوسط، والكوارث الطبيعية (في اليابان وتايلند)، وأزمة الديون في منطقة اليورو، وخفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة، والكساد التجاري على مستوى أنواع الأسواق.

وبعد التعافي السريع الذي شهده العام 2009، شهد العام 2010 توقفا قصيرا في النمو مباشرة بعد أن برزت أزمة الديون وساعد على ذلك تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاضه على دول الجنوب.

أما في عام 2011، فقد توقع أغلب الاقتصاديين أن الإجراءات المتخذة من قبل الولايات المتحدة وأوروبا لتجنب أزمة الديون سوف تعيد التوازن والإنفاق الاستهلاكي إلى مساره السابق، إلا أن الأزمة أخذت تتفاقم والتي العام بمشاعر سلبية أو لنقل موجات الصدمة على كافة الأسواق ولم يصعب للاستقرار الاقتصادي أي أثر في أي مكان في العالم، ما يجد المجتمع الاستثماري بشكل عام عوائد كبيرة في أي مجال سواء من الأسهم أو الذهب والسلع أو العقارات أو الديون أو أي من الاستثمارات الأخرى، وانتهى العام بنتائج سلبية، وعلى الرغم من ذلك، فإن فاق ارتفاع التضخم امتلاك النقد والحصول على مدخرات اسمية.

الاقتصاد العالمي في 2012

رحب تقرير «المنى» أن يكون 2012 عاما حاسما من حيث الاقتراب من النمو أو الوصول في النهاية إلى حالة أسوأ من الركود، ستكون أسوأ بكثير من عام 2008، وسوف يعتمد أي من هذه الأحداث بشكل كبير على موقف صناعي السياسات خاصة في الولايات المتحدة وفرنسا حيث ستلعب الانتخابات القادمة دورا رئيسيا في المسار الاقتصادي القادم. وراى التقرير أن الاقتصادات العالمية الكبرى، سواء المتقدمة أو الناشئة، ستواجه أربعة تحديات رئيسية في «الحرب ضد الركود»، وهي: التوسع المتقلب – من حيث توسع الناتج المحلي في الأرباع القليلة الماضية، والاضطراب الانتخابي القادم. وتناقض التجارة من حيث تبادل السلع بين الدول، والحيرة بشأن الحل الأفضل – تزايد التضخم وانخفاض أسعار الفائدة.

الاقتصاد الأميركي

تلقب دول الناتج المحلي وانهاير الثقة المالية لم تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي الأميركي في أي ربع من أرباع العام 2011 نسبية سلبية قدرها 2٪، حيث كان الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول والثاني والثالث 1.8٪ و1.3٪ و1.8٪ على التوالي. واستمر الاقتصاد الأميركي في مواجهة التحديات المتمثلة في المخاوف المالية وارتفاع معدلات البطالة فوق 9٪ وكساد مستوى السوق الإسكاني وصعوبة اختيار الوقت المناسب للتخلص من جمع هذه المقاييس التي كانت عوامل بارزة في عام 2011 أيضا. بالإضافة إلى حد كبير حيث إن الثقة للاسبر وتدني المؤشرات الاستهلاكية والخاصة بالأعمال وخفض التصنيف الائتماني من قبل ستاندرد آند بورز هي جميعها أمور تصب في جانب الانخفاض في النظرة المستقبلية للاقتصاد. وتبقى النظرة الاقتصادية لعام 2012 ضبابية إلى حد كبير حيث إن أزمة ديون منطقة اليورو من المؤكد تأخيرها على الاقتصاد الأميركي نظرا لوجود استثمارات وعلاقات تجارية أميركا مع هذه المنطقة، وكذلك، فإن الاحتياطي الفيدرالي لديه الكثير من الجهود التي يجب بذلها من حيث توفير حزم تحفيزية لخلق فرص عمل جديدة وتشجيع الإنفاق الاستهلاكي وكذلك مساعدة الحكومة على خفض الموازنة في محاولة للسيطرة على ارتفاع مستويات الدين.

اليابان

بعد الكوارث واتجاهات التراجع سجلت اليابان معدل نمو استثنائيا للناتج المحلي الإجمالي بلغ 6٪ في الربع الثالث من 2011، ما يعكس نموا قويا بعد الكوارث الطبيعية التي شهدتها في أوائل العام 2011.

وفي الحقيقة، فإن الاستهلاك المحلي ارتفع بعد الكارثة ما ساعد الاقتصاد على النمو أكثر مما كان متوقعا من قبل.

وعلاوة على ذلك، فإن المحوثة الحالية التي بلغت 150 مليار دولار أميركي (12 تريليون ين) التي

أقرها «الدايت»، المجلس التشريعي الياباني، يمكن رؤيتها كخطوة إيجابية لمساعدة الشركات في إعادة بناء نفسها بعد الكارثة ومساعدة الشعب على التغلب على المعاناة التي خلفتها الأزمة.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن الصلوات الخارجية للاقتصاد الياباني هي على حافة المخاطر نظرا لوضع في الولايات المتحدة والتباطؤ الاقتصادي في الصين، التي تساهم بنحو 37٪ من إجمالي صادرات اليابان كما في عام 2010.

أوروبا

شعب الدين وانعدام التوازن تصاحب من المحتمل أن تشهد منطقة اليورو نموا بجانب الولايات المتحدة بنحو 1.6٪ و1.1٪ في 2011 و2012 على التوالي وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي. واستمرت أزمة الديون في احتلال موقع محوري في 2011، فيما زادت حدته مقارنة بعام 2010، وقد أُنشئت منطقة اليورو الاقتصادية الأضعف بشكل عام لا تتوافق مع الاقتصاديات القوية حيث تسببت في انعدام التوازن في الكيان بأكمله، كذلك، فإن مشكلة الديون الحكومية التي برزت في عام 2010 ازدادت سوءا في عام 2011 عندما امتدت

العدوى من بلد إلى آخر، ما وضع علامة استفهام على التكامل في منطقة اليورو بشكل عام، وقد زادت الاحتجاجات الجماهيرية الكبيرة على العديد من الخطوات الاقتصادية للبطالة على العجز المالي المتزايد من التوتر في العلاقة بين المجموعة الأوروبية.

وبشكل عام، فإن المناخ شديد الضبابية الذي تسيطر عليه أزمة الديون الحكومية يؤدي إلى إبطاء الاستثمارات الجديدة، ما يؤثر بدوره على نمو الشركات وربحيته، وما يزيد من المشكلات هو أن الاقتراض بوجه عام الذي يتم من أجل توسعة الأعمال أو بدء أعمال جديدة أصبح هو الآخر مهمة صعبة للغاية في الوضع الحالي، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأداء المتدهور للشركات يحد من توقعات خلق فرص عمل جديدة والتي تلقي بتأثيراتها على مجمل الثقة والإنفاق الاستهلاكيين، كما يمهّد الخوف المتنامي من الأصول غير المرددة للدخل الطريق لمخوف من تراجع التصنيف للعدد من المؤسسات العالمية والشهيرة في أوروبا، وإذا لم تتم تسوية الاضطرابات الناتجة عن الديون في وقت قريب بإجراءات مالية صارمة، فإنه يخشى أن تواجه الاقتصاديات القوية في منطقة اليورو خفضا لتصنيف الائتماني لسنداتها الحكومية، والذي ربما يتحول إلى خطر كبير على الاستقرار المالي العالمي بوجه عام.

وتعزز الاقتصادات الآسيوية من آمال العالم في انتعاش الاقتصاد العالمي عقب أزمة الأزمة في 2008 وبالتأكيد فإن هذه التوقعات لم تذهب سدى حتى في 2010 عندما بدأت هذه الاقتصادات في إظهار «علامات تباطؤ» بسبب عوامل متعددة تلقي بتأثيرها السلبية على مسار النمو الخاص بها.

روسيا

أما الاقتصاد الروسي الذي يعتمد بشكل كبير على السلع ويعد المصدر الأكبر للنفط والغاز في العالم (بين الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك) فقد تسارعت خطواته نتيجة لأسعار النفط القوية وبقي المؤشر المحلي الأفضل أداء في نوع الأسواق الناشئة منذ عام 2009، وعلى الرغم من ذلك، فإن الوضع الحالي في روسيا ليس مباشرة أكثر مما كان منذ عام مضى، وذلك نظرا للضبابية السياسية والمناخ غير المواتي للأعمال.

وفي البنية الحالية في روسيا، يتسم سلوك المستثمرين بالحكمة

والحذر، الأمر الذي يحد من النمو الائتماني ويضفي ضبابية على توقعات الطلب في القطاع الخاص ترى بوضوح في المؤشر المحلي الذي أخذ متحسني هبوط حيث خسّر ارتفاعاته المسجلة في النصف الأول وأنهى العام بمعدلات سلبية. وعلى الصعيد الآسيوي، فقد برزت كل من الصين والهند كمحوري ارتكاز حقيقيين حيث سجلتا معدلات نمو ثابتة حتى خلال الأوقات الصعبة.

وقد أسهم الاستهلاك المحلي القوي في عملية النمو في الهند أما في الصين فقد شكل الإنفاق الحكومي الضخم إضافة إلى رخص الصادرات إلى العالم الغربي الأساس المتين للنمو.

نمو الاقتصاد العالمي عند أعلى مستوى في 11 شهراً في يناير

لندن - رويترز: أظهر تقرير نمو اقتصاد القطاع الخاص العالمي بأعلى مستوى في 11 شهرا في يناير مع تعزز المشاريع الجديدة مما دفع الشركات إلى تعيين مزيد من الموظفين. وانتعش مؤشر الناتج الإجمالي العالمي الذي يضعه جيه. بي مورجان بالتعاون مع مؤسسات بحثية ومعاهد إدارة التوريدات ليصل إلى 54.6 في يناير من 52.7 ويلظل فوق مستوى الخمسين الذي يفصل النمو عن الانكماش.

وارتفع مؤشر قطاع الخدمات العالمي إلى 55.4 من 53.0 وقرر مؤشر الطلبات الجديدة إلى 54.0 من 51.5 وهي أعلى قراءة منذ مارس الماضي في حين قامت الشركات بتعيين موظفين جدد بأسرع ايقاع في 10 أشهر حسبما أظهرت نتائج المسح التي صدرت اول من أمس.

وكانت سجل الطلب من الولايات المتحدة أظهرت تسارع وتيرة النمو في قطاع الخدمات الأميركي على نحو غير متوقع في يناير لتصل إلى أعلى مستوى في نحو عام في حين سجل خلق الوظائف أسرع ايقاع في 9 أشهر.

هل تنجح فرنسا في رفع نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارات شركاتها؟

باريس - أ.ش.أ: تواصل الشركات والمؤسسات الفرنسية جهودها لرفع مستوى تمثيل الجنس اللطيف في مجالس اداراتها إلى نسبة 40٪ بحلول 2017 وفقا للقانون الذي صوت عليه البرلمان الفرنسي في يناير 2011.

وذكرت مجلة «لوبيوان» الفرنسية أن الشركات العاملة في البورصة هي الأكثر نجاحا في الدفع بالمرأة في مجالس اداراتها حيث ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في مجلس إدارة «كاك 40» إلى نسبة 20٪ فيما ارتفعت إلى نسبة 14٪ في الشركات الكبيرة والمتوسطة وإلى 16٪ في الشركات الصغيرة.

أسعار الغاز في بريطانيا عرضة لقفزات مع هيمنة الإمدادات القطرية

في أميركالـ 8,3%

واشنطن - د.ب.أ: تراجع معدل البطالة في الولايات المتحدة إلى 8,3٪ خلال يناير الماضي، مقابل 8,5٪ في ديسمبر 2011. يذكر أن تراجع نسب البطالة بدأ منذ أغسطس الماضي، والأول الذي أدنى مستوياته منذ ثلاثة أعوام تقريبا في انتعاشه غير متوقّعة لكل من الاقتصاد الأميركي وشعبية الرئيس باراك أوباما الذي يواجه انتقادات مستمرة بسبب بطء وتيرة تعافي الاقتصاد الأميركي.

ورغم ذلك ما زال هناك 12,8 مليون أميركي دون عمل إلى جانب ملايين آخرين مضطرب للعمل نصف الوقت أو توقفوا عن البحث عن عمل لأنهم يعتقدون أن الحصول على وظيفة لم يعد ممكنا الآن.

ومن المتوقع أن تكون قضية البطالة في الولايات المتحدة إحدى القضايا الرئيسية لمعركة انتخابات الرئاسة المقررة في نوفمبر المقبل.

من ناحية، رحب الرئيس أوباما بانخفاض معدل البطالة لكنه شدد على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهد من أجل تعزيز الاقتصاد الأميركي.

وقال أوباما «إن هذه الأرقام (معدل البطالة) سترتفع وتنخفض خلال الشهور المقبلة ومازال هناك الكثير من الأميركيين الذين يحتاجون إلى وظيفة أو إلى وظيفة ذات أجر أفضل مما يعملون فيها الآن». وأضاف في تصريحاته خلال زيارته لمركز إطفاء في إحدى ضواحي واشنطن أن الاقتصاد ينمو بصورة أقوى. وذكر مكتب إحصاءات العمل أن النتائج التي جاءت أفضل من المتوقع، لشهر يناير عكست إضافة 243 ألف وظيفة في الشهر مع حالة من النمو يستعمرها القطاع الخاص بأكمله.

وسجلت القطاعات الحرفية وخدمات الأعمال والضيافة والترفيه والتصنيع أفضل النتائج في هذا الصدد، فيما بقي مستوى التشغيل في القطاع الحكومي الذي كان له أثر بالغ على مستويات البطالة، دون تغير تقريبا رغم تقليص الحكومات المحلية لحجم إنفاقها.

وكان الخبراء الذين استطلعت وكالة بلومبرغ للأنباء الاقتصادية آراهم قد توقّعا استمرار معدل البطالة عند مستوى 8,5٪ مع إضافة 140 ألف وظيفة جديدة فقط.

لندن - رويترز: من المحتمل أن تصبح

أسعار الغاز في بريطانيا أكثر تقلبا وأن تسجل قفزات مفاجئة خلال الأعوام القليلة المقبلة بعد أن انتقلت بريطانيا من وضع الاكتفاء الذاتي إلى الاعتماد المتزايد على واردات الغاز الطبيعي المسال من قطر. وتظهر أحدث بيانات للحكومة البريطانية أن واردات الغاز الطبيعي المسال من قطر كانت تعادل 52٪ من استهلاك الغاز خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2011 صعودا من 11٪ في 2009.

وكان نصيب قطر أيضا 85٪ من إمدادات بريطانيا من الغاز الطبيعي المسال في الفترة بين يناير ونوفمبر من العام الماضي وحلت بنيجيريا في المركز الثاني بنسبة ضعيفة قدرها 5٪ فحسب.

وقد تتعرض سوق الغاز في بريطانيا لتحويلات شحنات الغاز القطرية إلى بلدان تدفع ثمنا أكبر أو لقيود على حركة الملاحة أو لتعطيلات غير مزمعة لنشآت الإنتاج. وقال تاجر غاز بريطاني في مؤسسة مرفاق عامة «إذا قلعت إمدادات الغاز الطبيعي المسال القطرية إلى بريطانيا فإن أسعار الغاز البريطانية ستقفز إلى مستويات مرتبطة بالنفط لاجتذاب الواردات وربما إلى مستويات أكبر من ذلك لاجتذاب الغاز المسال من أماكن أخرى».

وكان حدث يعتبر أمرا عاديا في أسواق أخرى - وهو تسرب أنباء في الصيف الماضي عن برنامج الصياغة الخريفي لوحيد إنتاج الغاز المسال في قطر - قد تسبب في ارتفاع أسعار الغاز البريطانية 73٪ في يوم واحد.

وقفزت أيضا أسعار الغاز البريطانية في مارس من العام الماضي حينما تعرضت على توصيل الشحنات عبر مضيق هرمز وقتنا السيوس أمر بيعت على بالغ القلق بالخطر إلى التوترات مع إيران التي وقعت في الآونة الأخيرة».

وأضاف «في ظني أنه إذا حدث تعطيل حقيقي للإمدادات فإن رد الفعل الأولي سيكون صعود الأسعار إلى أعلى مستويات لها على الإطلاق».

وأوروبا ورفع أسعار الغاز البريطانية مرة أخرى في وقت لاحق من هذا العام. وقال تاجر غاز أوروبي في شركة تجارية بريطانية «في رأيي أن سوق الغاز البريطاني لم تأخذ هذا الاحتمال في الحسبان وهو ما يظهر جليا من سعر الغاز في شتاء 2012 قصاعدا».

ويبلغ سعر الغاز البريطاني لشتاء 2012 حاليا 68,25 بنسلا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية وهو أعلى من سعر عقود أقرب استحقاق لكنه يقل نحو 11٪ عن المستويات التي كانت في مارس في أعقاب كارثة فوكوشيما.

ويقول تاجر إن تلك الأسعار الشثوية قد ترتفع مرة أخرى مع منافسة اليابان في الحصول على مزيد من الإمدادات.

والأمر الأشد خطورة أن بريطانيا عرضة للتأثر بمرکزها الأوسط مثل

احتمال أن تنفذ إيران تهديدها بإغلاق مضيق هرمز.

وتقريبا كل سفن الغاز المسال القطرية تحتاج إلى المرور عبر مضيق هرمز وقناة السويس للوصول إلى بريطانيا.

وقال بول كاس تاجر الغاز الأوروبي في

مؤسسة إيسنت الهولندية للمرافق «قرب قطر من بلدان أقل استقرارا واعتمادها على توصيل الشحنات عبر مضيق هرمز وقتنا السيوس أمر بيعت على بالغ القلق بالخطر إلى التوترات مع إيران التي وقعت في الآونة الأخيرة».

وأضاف «في ظني أنه إذا حدث تعطيل حقيقي للإمدادات فإن رد الفعل الأولي سيكون صعود الأسعار إلى أعلى مستويات لها على الإطلاق».

وأوروبا ورفع أسعار الغاز البريطانية بان بريطانيا تتصل على جزء كبير من احتياجاتها من الغاز من قطر وأنه إذا حدث إغلاق لمضيق هرمز فإن ذلك سيعرض النمو الاقتصادي للبلاد للخطر.

ومثل هذا الحدث إذا وقع فسوف يكون له أثر أقل كثيرا على البلدان الأوروبية الأخرى مثل ألمانيا التي تتلقى معظم امداداتها من الغاز من روسيا من خلال خطوط الأنابيب.

وخلال العامين الماضيين أثبتت قطر أنها شريك تجاري يعول عليه وأصبحت بريطانيا سوقا ذات أهمية حيوية لقطر للحفاظ على مكانتها كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم.

وقال تاجر الغاز البريطاني «أعتقد أن قطر تريد أن تقيم علاقة متينة مع بريطانيا للحفاظ على مركزها بوصفها المورد الأول للغاز الطبيعي في العالم».

واستدرك بقوله «غير أنني أرى أن الفاض في شحنتا الغاز سيهدب إلى مكان آخر ما لم تكن مستعدين لدفع ثمنه». ولم يعبر المسؤولون البريطانيون عن قلق يذكر من الاعتماد على إمدادات الغاز القطرية.